جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم الاقتصاد

تقييم برنامج التعاون النقدى لدول الكوميسا
الفترة ٢٠٠٥ ــ ٢٠١٨
(دراسة قياسية مقارنة مع الاتحاد الأوروبي)

رسالة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد

مقدمة من

يسرى محمد عبد الرحمن يوسف

تحت إشراف

أستاذ دكتور/ فرج عبد العزيز عزت
أستاذ الاقتصاد
كلية التجارة – جامعة عين شمس
ووكيل الكلية للدراسات العليا الاسبق

دكتور/ وائل فوزي عبد الباسط
مدرس الاقتصاد
كلية التجارة - جامعة عين شمس

جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم الاقتصاد

- اسم الباحث : يسرى محمد عبد الرحمن يوسف
- الدرجة العلمية : دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد
- القسم التابع له : الاقصـاد
- اسم الكلية : كلية التجارة
- اسم الجامعة : عين شمس
- سنة التخرج :
- سنة المنح :

تقييم برنامج التعاون النقدى لدول الكوميسا الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠١٨
(دراسة قياسية مقارنة مع الاتحاد الأوروبي)

تحت إشراف

أ.د/ فرج عبد العزيز عزت
أستاذ الاقتصاد ووكيل الكلية الأسبق
كلية التجارة – جامعة عين شمس

دكتور/ وائل فوزي عبد الباسط
مدرس الاقتصاد
كلية التجارة – جامعة عين شمس

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

أستاذ دكتور/ على لطفي محمود لطفي (رئيساً)
أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة – جامعة عين شمس
رئيس مجلس الوزراء سابقاً

الأستاذ الدكتور/ فرج عبد العزيز عزت (مشرفاً)
أستاذ الاقتصاد ووكيل كلية للدراسات العليا الاسبق
كلية التجارة – جامعة عين شمس

الأستاذة الدكتورة/ فادية محمد عبد السلام (عضواً)
أستاذ الاقتصاد ومدير معهد التخطيط القومى الأسبق

تاريخ التسجيل **تاريخ المناقشة**

الدراسات العليا

ختم الإجازة **أجيزت الرسالة بتاريخ / /**

موافقة مجلس الكلية **موافقة مجلس الجامعة**

/ / ٢٠ / / ٢٠

إهداء إلى:

امي.....

روح أبى .....

روح الأستاذ / أحمد نصحى

زوجتي وأولادي

كل من ساعدنى

الفهـــرس

بيـــان	رقم الصفحة
ملخص الرسالة	أ – م
مقدمة	١
فروض الدراسة	٢
الهدف من الدراسة	٣
منهج الدراسة	٣
حدود الدراسة	٤
الدراسات السابقة	٥
الفصل الأول نشأة الكوميسا – الأهداف والهيكل التنظيمى والمؤسسات التابعة	١١
المبحث الأول نشأة الكوميسا من المنظور التاريخى	١٣
المحور الأول : معلومات عامة عن إفريقيا ودول الكوميسا	١٣
المحور الثانى : نشأة الكوميسا	١٥
المحور الثالث : المؤسسات التابعة للكوميسا	٢٠
المبحث الثانى مفاهيم القابلية المحدودة لتحويل العملات	٢٦
المحور الأول : مفاهيم القابلية المحدودة لتحويل العملات	٢٦
المحور الثانى : الشروط الواجب توافرها لتحقيق القابلية للتحويل	٣٠
المحور الثالث : أهمية القابلية للتحويل	٣٢
المبحث الثالث مفهوم منطقة العملة المثلى	٣٣
المحور الأول : مفهوم منطقة العملة المثلى – الأدبيات السابقة	٣٣
المحور الثانى : شروط إنشاء منطقة العملة المثلى	٣٤
المحور الثالث : ايجابيات وسلبيات منطقة العملة المثلى	٣٧
خلاصة ونتائج الفصل الأول	٣٩
الفصل الثانى تقييم برنامج التعاون النقدى لدول للكوميسا	٤٢
المبحث الأول تقييم برنامج التعاون النقدى لدول الكوميسا	٤٣

المحور الأول : ماهية ومبادئ معايير التقارب في عملية التكامل النقدى	٤٣
المحور الثانى : برنامج التعاون النقدى لدول الكوميسا	٤٥
المحور الثالث : تحليل معايير التقارب لبرنامج التعاون النقدى لدول الكوميسا	٤٨
المبحث الثانى تقييم الأداء الاقتصادى لدول الكوميسا (بعد نهاية المرحلة الأولى من برنامج التعاون النقدى ٢٠٠٥ – ٢٠١٠)	٥٥
المحور الأول : تقييم أداء دول الكوميسا وفقا لبرنامج التعاون النقدى (المعايير الأولية)	٥٥
المحور الثانى: تقييم أداء دول الكوميسا وفقا لبرنامج التعاون النقدى (المعايير الثانوية)	٦٠
المبحث الثالث المعوقات التي تواجه عملية التكامل النقدى لدول الكوميسا	٧٢
المحور الأول: معوقات عامة تواجه التكامل النقدى لدول الكوميسا	٧٢
المحور الثانى: معوقات خاصة بتطبيق معايير التقارب لبرنامج التعاون النقدى	٧٧
المحور الثالث : نقاط ايجابية يمكن الانطلاق منها لتحقيق بعض أهداف التجمع :	٨٠
خلاصة ونتائج الفصل الثانى	٨٥
الفصل الثالث دراسة مقارنة لتجربة برنامج التعاون النقدى لدول الكوميسا مع تجربة الاتحاد النقدى الاوروبى	٨٧
المبحث الأول تقييم برنامج التعاون النقدى لدول الكوميسا	٨٨
المحور الأول : نشأة الاتحاد الأوروبي	٨٨
المحور الثانى : اتفاقية ماستريخت والتدرج للوحدة النقدية	٩١
المحور الثالث : برنامج التعاون النقدى للاتحاد الأوروبى	٩٤
المحور الرابع : النظام الأوروبى للبنوك المركزية:	٩٥
المحور الخامس : عوامل نجاح تجربة الاتحاد الأوروبى	٩٧
المبحث الثانى تقييم الأداء الاقتصادى لدول الكوميسا (بعد نهاية المرحلة الأولى من برنامج التعاون النقدى ٢٠٠٥ – ٢٠١٠) لمعايير برنامج التعاون النقدى للاتحاد الأوروبى	١٠٠
المحور الاول: الا يزيد معدل التضخم عن ١.٥ نقطة مئوية عن معدل التضخم في ثلاث من الدول الاعضاء	١٠١
المحور الثانى : ألا يتعدى عجز الموازنة الحكومى ٣% من الناتج المحلى الإجمالي	١٠٢
المحور الثالث : **ألا يزيد إجمالي الدين العام للدولة عن نسبة ٦٠% من الناتج المحلى الإجمالي**	١٠٢
	١٠٤

المبحث الثالث الاختبار المقترح لدول الكوميسا	
المحور الأول : الأدبيات السابقة	١٠٤
المحور الثانى : منهج البحث	١٠٥
المحور الثالث : نتائج الاختبار	١٠٦
خلاصة ونتائج الفصل الثالث	١١١
النتائج والتوصيات	١١٣
المراجع	١٢٣
الملاحق	١٣٠
الملخص باللغة الانجليزية	

فهرس الجداول

بيــان	رقم الصفحة
الجدول رقم (١) : درجات القابلية للتحويل	٢٨
الجدول رقم (٢) : **موقف دول الكوميسا مع معايير التقارب مع نهاية المرحلة الاولى عام ٢٠١٠**	٧١
الجدول رقم (٣) : درجة التكامل بين دول الكوميسا باستخدام معدل التضخيم	١٠٧
الجدول رقم (٥) : درجة التكامل بين دول الكوميسا باستخدام الاحتياطيات الدولية	١٠٨
الجدول رقم (٦) : درجة التكامل بين دول الكوميسا باستخدام معدل النمو	١٠٩
الجدول رقم (٧) : درجة التكامل بين دول الكوميسا باستخدام اسعار الصرف	١١٠
الجدول رقم (٨) : **المنح الرسمية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي لبعض دول الكوميسا (%)**	١١٧

فهرس الاشكال البيانية

بيـــان	رقم الصفحة
الشكل رقم (١) : الهيكل التنظيمي لتنظيم الكوميسا	١٩
الشكل رقم (٢): **نسبة عجز المزانة العامة (بعد استبعاد المنح) الى الناتج المحلى الاجمالي ٥%**	٥٦
الشكل رقم (٣) :معدل التضخم وفقاً لاسعار المستهلكين ٥%	٥٨
الشكل رقم (٤): **عدد اشهر الواردات السلعية والخدمية التى تغطيها الاحتياطيات الدولية (٤ شهور)**	٦٠
الشكل رقم (٥): **معدل التغير في اسعار صرف العملات الوطنية لدول الكوميسا مقابل الـ (SDR)**	٦٣
الشكل رقم (٦) : معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ٥%	٦٥
الشكل رقم (٧) : اجمالي الدين الخارجي والمحلى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالي	٦٦
الشكل رقم (٨): نسبة الايرادات المحلية الى الناتج المحلى الاجمالي ٢٠%	٦٧
الشكل رقم (٩): الحساب الجاري (بعد استبعاد)كنسبة من الناتج المحلى الاجمالي	٦٩
الشكل رقم (١٠): نسبة الاستثمارات المحلية الى الناتج المحلى الاجمالي ٢٠%	٧٠

ملخص الدراسة

تنقسم الرسالة الي ثلاثة فصول رئيسية كالتالي :

الفصل الأول "نشأة الكوميسا – الأهداف والهيكل التنظيمى والمؤسسات التابعة"

يتناول الفصل الأول نشأة تجمع الكوميسا، ومفاهيم القابلية المحدودة لتحويل العملات، ومفهوم منطقة العملة المثلى. حيث ينقسم الي ثلاثة مباحث فرعية، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول : نشأة الكوميسا من المنظور التاريخى

يتناول هذا المبحث معلومات عامة عن دول الكوميسا، ونشأة السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا المعروفة بتجمع الكوميسا Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA) بموجب الاتفاقية المنبثقة عن مؤتمر كمبالا الذي عقد بأوغندا في ٥ نوفمبر عام ١٩٩٣، والتي تم بمقتضاها إحلال هذه السوق محل منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا المعروفة بـ Preferential Trade Area (PTA). وتضم الكوميسا تسعة عشر دولة هى: بوروندى، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتى، مصر ، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، مدغشقر، مالاوى، موريشيوس، رواندا، سيشل، سوازيلاند، أوغندا، زامبيا، زيمبابوى، السودان، ليبيا. وتمثلت أهداف الكوميسا في التعاون بين دول التجمع في العديد من المجالات مثل: تحرير التجارة والتعاون الجمركى ، الشئون النقدية والمالية، تشجيع وحماية الاستثمار، الصناعة، الزراعة، الطاقة، المواصلات والاتصالات.

وبالنسبة للهيكل التنظيمى للكوميسا فيتكون من الأجهزة التالية:

١. **السلطة:** وهى أعلى جهاز رئاسى في السوق وتتكون من رؤساء الدول والحكومات، وتختص بالسياسة العامة للسوق والرقابة على أدائه وظائفه التنفيذية وأهدافه ومبادئه.

٢. **المجلس الوزارى**: ويتكون من الوزراء الذين يحددهم الأعضاء، وهو المسئول عن مراقبة وحسن سير أعمال السوق وتطويرها واعتماد ميزانية السكرتارية.

٣. **لجنة محافظى البنوك المركزية:** وتتكون من محافظى البنوك المركزية للدول الأعضاء وتختص بتطوير البرامج والخطط في مجالات التعاون المالي والنقدى.

٤. **اللجنة الحكومية**: وهى مسئولة عن تطوير البرامج وخطط العمل في كافة قطاعات التعاون باستثناء القطاع المالي والنقدى.

٥. **اللجان الفنية**: وهى تختص بمسائل عديدة منها الإدارية والمالية والقانونية والزراعية وغيرها. ومن أمثله تلك اللجان: لجنة الشئون المالية والنقدية، لجنة السياسات النقدية وأسعار الصرف، لجنة الموارد البشرية، لجنة الشئون الإحصائية، لجنة الطاقة.

٦. **السكرتارية والسكرتير العام**: يعد السكرتير العام بمثابة سكرتير للسلطة والمجلس ويكون مسئولا عن إدارة وتمثيل الكوميسا في الاجتماعات الدورية.

٧. **اللجنة الاستشارية:** وتتكون من مثلى رجال الأعمال وجماعات المصالح الأخرى.

اما الأجهزة والمؤسسات التابعة للكوميسا منذ توقيع اتفاقية إنشاء الكوميسا عام في نوفمبر عام ١٩٩٣ وحتى الآن، حيث تتمثل تلك الأجهزة كالتالي:

أولا: الوكالة الإقليمية للاستثمار Regional Investment Agency (RIA)

أنشئت عام ٢٠٠٦ بهدف تحويل إقليم الكوميسا الي منطقة جذب للاستثمارات الإقليمية والدولية في الأجل الطويل، وتشجيع الاستثمار وبناء القدرات ومساعدة الدول الأعضاء بالتجمع على خلق مناخ استثمارى مناسب قادر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثانيا: بنك الكوميسا PTA Bank أنشئ عام ١٩٨٥ بهدف تقديم الدعم المالي اللازم لتحقيق التنمية في الإقليم من خلال تقديم القروض المتوسطة والطويلة الأجل، والقيام بدور وسيط الائتمان ما بين دول التجمع والمؤسسات المالية العالمية.

ثالثا: غرفة مقاصة الكوميسا COMESA Clearing House (CCH)أنشئت عام ١٩٨٤ بغرض تسوية المدفوعات التجارية بين الدول الأعضاء الناتجة عن التبادل التجاري بينهم، من خلال نظام المدفوعات الإقليمي Regional Payment System (REPSS) الذي يعمل على تسوية المدفوعات ما بين الدول أعضاء الكوميسا على أساس يومي باستخدام العملات الوطنية للدول المتعاملة به مع توسيط الدولار أو اليورو كعملة تحاسب للتسوية النهائية.

رابعا: المؤسسة النقدى للكوميسا COMESA Monetary Institute (CMI) أنشئت هذه المؤسسة عام ٢٠٠٨ بغرض إجراء الدراسات الفنية اللازمة للمساعدة في تطبيق برنامج التعاون النقدى المتفق عليه بين دول التجمع ومتابعة المراحل التمهيدية لقيام الاتحاد وتقديم توصيات بذلك للجنة المحافظين.

خامسا: شركة إعادة التامين Reinsurance Company أنشئت عام ١٩٩٠ كإحدى الشركات التابعة لبنك الكوميسا PTA Bank بهدف تشجيع التجارة البينية والتكامل بين دول الكوميسا من خلال قيامها بأعمال التامين وإعادة التامين على الأنشطة التجارية لضمان تقديم خدمة تجارية ومصرفية عالية الجودة.

سادسا: الوكالة الإفريقية لتامين التجارة African Trade Insurance (ATI) أنشئت عام ٢٠٠١ كمؤسسة مالية متعددة الأطراف تهدف الي تحويل المخاطر المتعلقة بالقارة الأفريقية الي فرص حقيقية للتجارة والاستثمار، وذلك من خلال تقدم خدمة التامين على

الائتمان الممنوح للصادرات ضد المخاطر السياسية، كما تقدم خدمة التامين على الاستثمار.

سابعا: معهد الكوميسا للجلود والمنتجات الجلدية Leather and Leather Products Institute (LLPI) أنشئ المعهد عام ١٩٩٠ بغرض تنمية صناعة الجلود في الدول الأعضاء بالكوميسا.

المبحث الثانى: مفاهيم القابلية المحدودة للتحويل

يتناول المبحث الثانى المفاهيم المختلفة للقابلية المحدودة للتحويل، والتي يمكن إيجازها كما يلي:

١. **عدم القابلية للتحويل:** وتعنى هذه الدرجة من القابلية للتحويل عدم إمكانية استبدال عملة بلد ما مقابل عملة أو عملات أخرى داخل نفس التجمع أو استخدامها في تسوية المعاملات الخارجية.

٢. **القابلية المحدودة للتحويل:** وتعنى هذه الدرجة إمكانية استبدال عملة بلد مقابل عملة أو عملات أخرى مع إمكانية فرض بعض القيود على التجارة الخارجية والمعاملات غير المنظورة ولكن تجاه الدول الأخرى خارج الإقليم.

٣. **القابلية الكاملة للتحويل:** وتعنى هذه الدرجة عدم السماح بوجود أيه قيود على كافة المعاملات سواء تجارية أو غير منظورة أو رأسمالية، وتتطلب أن تكون العملة قابلة للتحويل مقابل كافة العملات الأخرى، وليس بالضرورة تجاه الدول داخل الإقليم.

٤. **القابلية للتحويل وفقا لالتزامات المادة الثامنة من اتفاقية الصندوق:** وتسمح هذه الدرجة بالاحتفاظ ببعض القيود على كافة المعاملات (تجارية – رأسمالية – غير منظورة)، ولكنها لا تسمح بفرض أيه قيود على الاستبدال. ولا تتطلب بالضرورة قابلية تحويل عملة بلد ما تجاه كافة العملات الأخرى أو حتى تجاه العملات الأخرى داخل الإقليم.

ويتناول المبحث الرابع أيضا الشروط الواجب توافرها لتحقيق القابلية المحدودة للتحويل والتي تتمثل في ضرورة تبنى سياسات ملائمة على المستوى الكلى (سياسات نقدية ومالية)، تحقيق سعر صرف تنافسي ملائم، توفر مستوى ملائم من الاحتياطيات الدولية لدى السلطات، وأخيرا التخصيص الكفء للموارد المتاحة.

المبحث الثالث: منطقة العملى المثلى Optimal Currency Area OCA

يتناول هذا المبحث مفهوم منطقة العملى المثلى والشروط الواجب توافرها لتحقيق منطقة عملة مثلى، والتي يمكن إيجازها في تماثل الدورات الاقتصادية للدول الأعضاء، مرونة عملية تحديد الأجور والأسعار، سهولة انتقال عناصر الإنتاج بين الدول، تنوع الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء، وأخيرا ضرورة وجود نظام للتحويلات المالية بين الدول الأعضاء.

ويستعرض المبحث أيضا الايجابيات والسلبيات المرتبطة بالانضمام لمنطقة العملة المثلى، فعلى صعيد الايجابيات، تلعب العملة الموحدة دورا هاما في تسهيل عمليات انتقال السلع والخدمات والأصول بين دول الاتحاد النقدى، وتسهيل تخفيض تكلفة المعاملات التجارية في السلع والخدمات وتسهيل حركات انتقال رؤوس الأموال بين دول الاتحاد النقدى.

أما على صعيد السلبيات، فان الانضمام الي منطقة عملة موحدة ينطوى في المقام الأول على فقدان الدولة لاستقلالها النقدى خاصة فيما يتعلق بتطبيق السياسة النقدية، وبدرجة قد تكون اقل فيما يتعلق باستقلال سياستها المالية.

وبشكل عام ينظر الي العملة الموحدة على أنها أهم ثمار التكامل الاقتصادى بين الدول الأعضاء في أي تكتل، لما لإنشاء العملة الموحدة من مزايا على المستويين الجزئي والكلي. حيث تتمثل أهم المزايا في الالتحاق بسوق مشترك في الاستفادة من المزايا المختلفة المرتبطة بحجم السوق الكبير، والاستفادة من فرص الإنتاج على نطاق واسع ومن ثم الاستفادة من اقتصاديات الحجم، فضلا عن توفير خيارات أوسع للمستهلكين، وبأسعار أكثر تنافسية عما هو الحال بالنسبة للدول الأعضاء في السوق المشتركة بدون عملة موحدة.

الفصل الثانى "تقييم برنامج التعاون النقدى للكوميسا"

يتناول الفصل الثانى تقييم نظرى لبرنامج التعاون النقدى لدول الكوميسا، ثم تقييم الأداء الاقتصادى لدول الكوميسا وفقا لمعايير التقارب المتفق عليها ببرنامج التعاون النقدى وذلك بعد نهاية المرحلة الأولى ٢٠٠٥ – ٢٠١٠، وأخيرا المعوقات التي تواجه تحقيق التكامل النقدى بين دول الكوميسا، والنقاط الايجابية التي يمكن الانطلاق منها. وعليه ينقسم الفصل الثانى الي ثلاثة مباحث فرعية، وذلك على النحو التالي:

المبحث الاول : ماهية ومبادئ معايير التقارب في عملية التكامل النقدى

اولا: ماهية وأنواع معايير التقارب

تعرف معايير التقارب بأنها متغيرات اقتصادية تستخدم للتعبير عن درجة التقارب فيما بين الاقتصادات التي تنتمي لتجمع إقليمى متكامل. ومن أهم السمات الرئيسية التي تميز هذا النوع من التقارب وجود درجة عالية من التناسق والتقارب بين الاقتصادات المشتركة في اتحاد نقدي. ويمكن أن يأخذ التقارب ثلاثة أشكال: التقارب الاسمى، التقارب القانونى، والتقارب الحقيقى.

ثانيا: مبادئ معايير التقارب

يتطلب تحقيق الاستقرار في الاتحاد النقدي أن تقوم حكومات الدول الأعضاء بالاتحاد بتنفيذ سياساتها المحلية بأسلوب يضمن مصداقيتها، وان تضمن تلك السياسات تحقيق التناسق بين السياسات المحلية والأهداف الاقتصادية الإقليمية المتمثلة في استقرار الأسعار وقابلية النمو المالي للاتحاد النقدى ككل، ولتحقيق ذلك انه من الضرورى تبنى قواعد رسمية من جانب الحكومات المحلية للدول الأعضاء، والمقصود بهذه القواعد هو معايير التقارب التي ينبغى على كل دولة عضو تحقيقها لضمان تحقيق درجة عالية من التناسق فيما بين الاقتصادات المنتمية للاتحاد النقدى، لأنه من أهم السمات الرئيسية لنجاح أي اتحاد نقدى وجود درجة عالية من التناسق والتقارب بين الاقتصادات المشتركة في هذا الاتحاد وفقا للمعايير المتفق عليها. ويمكن أن يحدث ذلك فقط إذا حققت كافة الدول معايير التقارب المحددة.

المبحث الثانى: تقييم الأداء الاقتصادى لدول الكوميسا بعد المرحلة الأولى من برنامج التعاون النقدى ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠

جاء أداء دول الكوميسا بعد انتهاء المرحلة الأولى من برنامج التعاون النقدى (٢٠٠٥-٢٠١٠) غير مرضيا بصفة عامة سواء فيما يخص المعايير الأولية أو الثانوية، حيث تم تقييم موقف الدول بالنسبة لثمانى معايير رقمية (ثلاثة معايير أولية، وخمسة معايير ثانوية) بالإضافة الي المعايير الخاصة بسعر الصرف وسعر الفائدة وتمويل البنك المركزى لعجز الموازنة. واظهر التحليل انه لا توجد دولة وحيدة استطاعت إنهاء المرحلة الأولى محققة للمعايير الثمانية مجتمعة، كما أن هناك دولة لم تستطع تحقيق أى معيار مع نهاية المرحلة هى إريتريا، ودولتين حققتا معيارين فقط هما بوروندى وجزر القمر. وقد جاء أفضل أداء من جانب جيبوتى حيث استطاعت تحقيق ستة معايير من إجمالي ثمانية معايير، وجاء بعدها كل من رواندا وليبيا وموريشيوس استطاعت تحقيق خمسة معايير، ثم إثيوبيا وزامبيا وسوازيلاند حققتا أربعة معايير، وباقى الدول (تسع دول) حققت ثلاثة معايير فقط من إجمالي ثمانية معايير.

المبحث الثالث: المعوقات التي تواجه التكامل النقدى لدول الكوميسا

هناك عدة معوقات تواجه عملية التكامل النقدى لدول الكوميسا يمكن إيجازها فيما يلى:

أولا: معوقات عامة تواجه التكامل النقدى لدول الكوميسا

- ضعف الالتزام السياسى
- تعدد وتداخل التجمعات الأفريقية
- ضعف مستوى الوعي والمشاركة وغياب الية تنفيذ العقوبات
- الارتباط المفرط بالدول الأجنبية

ثانيا: معوقات خاصة بتطبيق معايير التقارب برنامج التعاون النقدى

- عدم واقعية بعض معايير التقارب
- ضعف الترتيبات القانونية والمؤسسية على مستوى دول التجمع
- ضعف كل من مستوى الالتزام بالبرامج والمشاركة الفعالة
- زيادة الأعباء على القطاع المالي

نقاط ايجابية يمكن الانطلاق منها لتحقيق بعض أهداف التجمع

- دعم نظام المدفوعات والتسويات الاقليمى REPSS
- تفعيل دور الوكالة الإفريقية لتأمين التجارة ATI
- زيادة رأسمال بنك الكوميسا PTA Bank

الفصل الثالث: دراسة مقارنة لتجربة برنامج النعاون النقدى لدول الكوميسا مع تجربة الاتحاد الاوروبى

المبحث الأول: تجربة الاتحاد الأوروبي وعوامل النجاح

أولا: نشأة الاتحاد الأوروبي

وقعت دول البينيلوكس Benelux (هولندا ، بلجيكا، لوكسمبورج) اتفاقية تأسيس اتحاد اقتصادى (جمركى) يضم الثلاث دول عام ١٩٤٧. تم إنشاء ما يعرف بالمجموعة الأوروبية للفحم والصلب عام ١٩٥١، والتي ضمت الي جانب دول البينيلوكس كل من فرنسا وألمانيا الغربية وايطاليا، ثم وقعت الدول الستة في ٢٥ مارس ١٩٥٧ بالعاصمة الايطالية روما ما عرف بمعاهدة روما ، والتي تعتبر الوثيقة المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية. في عام ١٩٦٧ تم الاتفاق على ان يصبح للمجموعة مجلس وزراء مشترك ومفوضية مشتركة وجمعية برلمانية ومحكمة أوروبية. وفي عام ١٩٧٢ طبقا لما سمي بنظام الثعبان داخل النفق Snake in the ”Tunnel“

والذي من خلاله أصبحت أسعار صرف العملات للدول الأعضاء مثبتة فيما بينها مع وجود هامش محدد للتذبذب بالنسبة للعملات الأجنبية.

وبعد انضمام كل من أيرلندا والمملكة المتحدة والدنمارك الي المجموعة الاقتصادية الأوروبية عام ١٩٧٣، واليونان عام ١٩٨١، وكل من اسبانيا والبرتغال عام ١٩٨٦ ليصبح عدد الدول الأعضاء بالجماعة أثنى عشر دولة، أصدر البرلمان الأوروبي عام ١٩٨٦ الوثيقة الأوروبية الموحدة Single European Act التي أكد فيها ضرورة تحقيق مستوى أعلى من التكامل بين الأعضاء، فعدلت في هذا السياق الجماعة الأوروبية من أهداف سياستها النقدية، حيث تم التركيز على هدف التحكم في التضخم Inflation Control.

ثانيا: لجنة ديلور واتفاقية ماستريخت والتدرج نحو الوحدة النقدية

يتطلب تحقيق التكامل النقدى توحيد عملات كل دول الاتحاد بعملة واحدة يتم التعامل بها بين هذه الدول، لهذا السبب أنشأ المجلس الأوروبي (الذي يضم رؤساء دول و حكومات بلدان الجماعة) في يونيو ١٩٨٨ لجنة برئاسة "جاك ديلور" تضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء. وذلك لوضع الخطوات التي تؤدى الي قيام الاتحاد الاقتصادى والنقدى، وفي ابريل ١٩٨٩ اقترحت اللجنة خطة لتحقيق الوحدة النقدية تعتمد على التحويل الكامل للعملات، وإلغاء هوامش التذبذب في أسعار عملات الدول الأعضاء، وتكامل البنوك، وضرورة وجود مؤسسة نقدية أوروبية موحدة، إذ أن وجود سياسة نقدية واحدة لا يمكن تحقيقه في وجود بنوك مركزية متعددة. وأقترح لهذا النظام النقدى الجديد: النظام الأوروبي للبنوك المركزية"European System of Central Banks "ESCB.

من اجل استكمال الخطوات السابقة ، عقدت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية (اثنا عشر دولة) مؤتمر قمة في فبراير ١٩٩٢ بماستريخت (هولندا) لوضع التعديلات النهائية لمعاهدة روما، ولتوقيع اتفاقية جديدة لإنشاء الاتحاد النقدى والاقتصادى الأوروبي، هى اتفاقية ماستريخت التي جاءت بالشكل النهائى للوحدة النقدية للجماعة الاقتصادية الأوروبية.

ثالثا: مراحل الوحدة النقدية ونشأة البنك المركزى الأوروبي

أرست اتفاقية ماستريخت أسس قيام الوحدة الأوروبية بين الدول الأعضاء من النواحى الاقتصادية والنقدية والسياسية، وهى ثلاثة أبعاد رئيسية ومتلازمة في الاتفاقية. ووفقا لذلك فقد حددت الاتفاقية ثلاثة مراحل رئيسية لتحقيق الوحدة الأوروبية النقدية هى:

- **المرحلة الأولى**: امتدت هذه المرحلة من أول يوليو ١٩٩٠، وحتى نهاية ديسمبر ١٩٩٣. وتمثل بداية لزيادة التقارب في مؤشرات الأداء الاقتصادى والنقدى.
- **المرحلة الثانية**: امتدت هذه المرحلة من أول يناير ١٩٩٤، وحتى بداية عام ١٩٩٩، وتعد هذه المرحلة خطوه تمهيدية للانتقال الي المرحلة الأخيرة، والتي يشهد فيها العالم إخراج أول عملة أوروبية موحدة الي الوجود.
- **المرحلة الثالثة**: وهى المرحلة النهائية والحاسمة وبدأت من عام ١٩٩٩ حيث خرج البنك المركزى الأوروبي الي الوجود وبدا في ممارسة مسؤولياته كاملة. وقد تم تثبيت أسعار عملات الدول الأعضاء بشكل نهائى مقابل اليورو Euro وإحلال العملة الوليدة